سؤال تطرحه المدى.. متى تتحسن مفردات الحصة التموينية؟

دول تصدر لنا (دهن الطعام) وتمنع تداوله في اسواقها.. والصابون ما زال برائحة كريهة

كثرة الوعود عن الاجبان والمعجون.. والوكلاء غير متفائلين

بغداد/كريم جاسم السوداني

بعد أن أكل الحصار الجزء الأكبر من جسد العراقيين جاءت اتفاقية (النفط مقابل الغذاء والدواء) من أجل توفير لقمة العيش للشعب بأدنى مستوياتها العائلية حتى برزت البطاقة التموينية أو كما يحلو للبعض ان يطلقه عليها بطاقة الفقراء..!!
وبعد سقوط النظام أصبحت مفردات الحصة التموينية هي الشغل الشاغل للعديد من المسؤولين في وزارة التجارة وعلى رأسهم الوزيران السابق والحالي.. ولكثرة ما طرق اسماعنا عن تطويرها وتحسينها كماً ونوعاً استبشرنا خيراً.. لكن بقية مواد البطاقة هي نفسها بل أخذت بالنقصان والسبب يعود باعتراف الوزارة إلى ان العراقيين يمتنعون عن الذهاب إلى موانئ البصرة خوفا من (التسليب) نتيجة الانفلات الأمني المتردي في البلاد في حين ان البعض منهم يستخدم الشاحنات لحسابه الخاص وبمبالغ تتراوح بين (٧٥٠ ـ ١٠٠٠٠٠٠ دينار) للنقلة الواحدة..؟!
واعتراف السيد الوزير في مؤتمره الصحفي برداءة النوعية لجميع مفردات الحصة التموينية سواء ما يتعلق بمادة الطحين (المتعفن) التي تسلمتها الوزارة إلى الصوابين والمساحيق الرديئة وحصة الحليب الصاعد النازل بين شهر وآخر وكارثة (دهن المائدة) الذي غادرته كل دول الجوار واعتمدت (الزيت السائل) الخالي من مادة الكولسترول) التي اصيب بها العديد من أبناء جلدتنا بتشمع الكبد والجلطة القلبية وغيرها من الامراض المستعصية ومن المفارقة ان الدول المصدرة لهذا الدهن ابعدته عن اسواقها المحلية.
وكما يعلم الجميع ان البطاقة التموينية غادرت خانة الامم المتحدة واليونيسيف والمنظمات الدولية الإنسانية لتدخل حيز الحكومة العراقية الجديدة ترى متى تتحسن مفرداتها ومن المسؤول المباشر عن تحسينها وما رأي الشارع العراقي بها بعد مرور ١٣ سنة من عمرها الفعلي؟

لا جبن ولا معجون

المحامي عبد الله مستر كاظم (٤٦ سنة) قال فرحنا كثيراً عندما سماعنا بإضافة الجبن والمعجون لمفردات الحصة التموينية ابتداءً من نيسان الماضي ووعدونا خيراً في مطلع شهر تموز ووزعت المواد ولم يطل علينا لا (الجبن ولا المعجون) والمفردات (هيه ـ هيه) بل العكس بدأت الوزارة تنقص بالاوزان من جهة والوكيل من جهة أخرى وقد سلمنا أمرنا إلى الواحد الأحد.

قصة الفاصوليا والحمص

الحاج عبد المحسن سعيد (٥٧ سنة) متقاعد سألناه عن مفردات الحصة التموينية فأجاب: لولا الحصة (لمتنه جوعاً) ومع هذا فان التخمة اصابتنا جراء الفاصوليا والحمص ناهيك عن الشاي الخالي من الطعم والرائحة واللون وقلة حليب الكبار ورداءة حليب الصغار الذي لم يستفد منه حفيدي لأنه غير ملائم مما نضطر إلى بيعه بأبخس الاثمان بين (٧٥ ـ ١٠٠ دينار) ونحن صابرون على المفردات على (علاتها) ولا نستطيع الاستغناء عنها!!.

استبدال الطحين!!

امام الحاجة أم عباس (٦٢ سنة) ربة بيت فقالت ان الحصة التموينية جيدة لو صدقت الوزارة بتحسين نوعيتها ويأتينا الجبن والمعجون وغيرهما من الاشياء ولكن المؤسف هو استبدال مفرداتها من قبل الوكيل فطحين جيراننا ابيض وحجم رغيف الخبز على مد (شبرين) في حين ان طحين حصتنا أسمر ومعفن؟!

الوزارة والختم السري

الدكتور حامد معن من كلية الاداب/جامعة بغداد كان له رأي بمفردات الحصة التموينية حين قال نحن مع بقاء الحصة إلا انه يجب تحسين مفرداتها حيث مللنا الصابون الكريه الرائحة الذي اصبح لدينا الكثير منه وهو ذو علامات وماركات ما أنزل بها من سلطان ولم نسمع عنها من قبل والمضحك ان الصوابين (عليها استيراد خاص لوزارة التجارة) وكأنهم يتباهون بذلك ناهيك عن وضع (الدهن) الذي سبب لي ولعائلتي العديد من الأمراض في القلب وتصلب الشرايين والذي نصحني الطبيب بعدم تناوله واضطررت إلى شراء البديل من الأسواق المحلية بعد بيع (الدهن)و باسعار رخيصة.

المطحنة والوكيل

وكان لأبي سيف أحد وكلاء وزارة التجارة الذي فضل عدم ذكر أسمه لأسباب..؟!
ان مفردات الحصة التموينية تصلنا متقطعة شهرياً حيث لم نتسلمها إلا بشق الأنفس ويأتينا المواطن ويسمعنا الكلام غير المرغوب فيه ويتهمونا باستبدال المواد والتي لم نتسلمها دفعة واحدة والوزارة تبرر دائماً. اما بالنسبة للطحين فعلامات المطاحن واضحة المعالم وعناوينها معروفة لدى الجميع ولا يمكن استبدال (١٠٠) كيس أو أكثر بنفس العلامة والاسم واعتقد ان الاستبدال يكون في المطحنة وذلك لضعف الرقابة التجارية.
بعد هذه الجولة اجتمعت الآراء حول مفردات الحصة التموينية وجاءت مطابقة بأنها رديئة واصرار وزارة التجارة على الاستمرار باستيراد المواد الغذائية من نفس المناشيء التي كان يتعامل معها النظام السابق الذي جعل الموقف السائد له على حساب النوعية.
وسؤال لم أعرف الاجابة عليه من قبل كل من التقيناه منهم وهو متى تتحسن مفردات الحصة التموينية؟ هل ننتظر مطلع السنة المقبلة أو لحين إعلان الحكومة الجديدة غير المؤقتة أم هناك تصرف آخر من قبل الوزارة.. سؤال يبحث عن إجابة..؟!

تصوير نهاد العزاوي

المواطنون يناقشون المسؤولين في شؤون التعليم العالي والتربية

علوم السماوة كلية على الورق.. ومدارس المثنى بلا مدرسين للغة الإنكليزية

السماوة/عدنان سمير

ظهرت على السطح خلال الايام المنصرمة مشكلة غدت هاجساً لمئات العوائل والطلبة. مفادها ان كلية العلوم في السماوة ستنقل إلى الديوانية بسبب عدم وجود بناية تتسع للطلبة القدماء والطلبة الجدد الذين سيتم قبولهم في العام الدراسي القادم (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥) بعد ان توقف العمل في اكمال بناية كلية العلوم بعد سقوط النظام السابق.

ندوة اكاديمية في اطار شعبي

برلمان السماوة الشعبي المستقل بادر إلى عقد ندوة موسعة حول مشكلة التعليم العالي في المثنى حضرها السيد هادي ال غريب نائب محافظ المثنى والدكتور فعال نعمة مساعد رئيس جامعة القادسية للشؤون العلمية وعمداء الكليات والتدريسيين فيها أكد فيها مساعد رئيس الجامعة ان هذه الندوة عبرت عن مديات علاقة الجامعة بالمجتمع والاحساس بدورها الحقيقي خاصة نحن نمر بمشكلات كبيرة في البلد. ونتمنى ان تتخذ خطوات مماثلة في المحافظات الأخرى.
وقال ان الجاعة تأسست عام ١٩٨٨ وتضم الآن تسع كليات ولنا الأمل من خلال بذل الجهود لتكون جامعة القادسية رحم لميلاد جامعة المثنى.

نقص في التخصيصات

واستعرض معاناة كليتي العلوم والتربية في مجالات الادارة والبناية والتأثيث والطلبة والتدريسيين لإيصال المعلومات.
حيث يوجد خلل في إيصال المعلومات مثلاً طلبة العلوم لم يدخلوا حتى الآن المختبرات كإجراء عملي وتطبيق ما تعلموه نظرياً طوال السنوات الثلاث المنصرمة. ولغرض تجهيز المختبرات والتأثيب والبناء لفك الاختناقات بذلت الجامعة الجهود للحصول على التمويل اللازم غير ان المبالغ المخصصة خفضت من (مليار) و (٨٠) مليون دينار (إلى (٦٠٠) مليون دينار ثم خفضت إلى (٤٠٠) مليون دينار وقد تقرر تخصيص مبلغ (٢٠٠) مليون دينار من المبلغ الكلي المخصص للجامعة لتأهيل كلية العلوم في السماوة. لأن العلوم كلية على ورق ليس فيها بنايات وقاعات ومختبرات.
وقال السيد غالب عبد الامير المدير العام لتربية المثنى ان المثنى لا تعاني في مجال التعليم العالي فحسب وإنما هناك معاناة ضمن التعليم الأولي لان المحافظة تعاني نقصا في البنايات المدرسية والتوسع الطبيعي واستيعاب المتسربين من المدارس في العهد المباد والحالي وان معظم أبنية مدارسنا ليست مريحة للتلاميذ والطلبة فهي تفتقر للقاعات المتعددة الاغراض والأثاث المناسب وساحة الألعاب والمياه الصالحة للشرب فضلاً عن شحة المستلزمات التعليمية مثل المكتبات والمستلزمات الرياضية والمختبرات والوسائل التعليمية المعنية فما زال الحاسوب تحلم به مدارسنا علماً بان أكثر الدول قد دخل الحاسوب مدارسها منذ أكثر من ثلاثين عاماً ويتدرب طلبتها على استخدامه في أوجه الحياة المختلفة ابتداءً من الرابع الابتدائي.

عبد الرضا آل غريب

عبد الجبار بجاي

شواغر في اللغة الإنكليزية

وكشف السيد مدير تربية المثنى عن الحاجة الكبيرة لمدرسي اللغة الانكليزية وقال لقد ظلت مشكلة الشاغر في اللغة الانكليزية حيث تشكو مدارسنا منه بمقدار ٧٠ شاغراً علماً ان عدد مدارسنا سبعون مدرسة على الصعيد المتوسط والثانوي والمهني.
وأضاف ان نسبة النجاح في المحافظة بلغت ٣٢٪ في الفرع الأدبي و ٢٢٪ للفرع العلمي و ٤٨٪ الصناعي و ٩٤٪ التجاري وان النسب المتحققة هذا العام وتسلسل أو مرتبة المحافظة أفضل من السنوات السابقة نتيجة استقرار التدريسيين وتحسن الوضع الاقتصادي للمعلم والمدرس.

احتواء الخريجين

ثم القى السيد حسين علي التوبي كلمة البرلمان الشعبي التي ناشد فيها السعي لتعيين الخريجين وضرورة النظر في كيفية احتواء الخريجين والدقة في تخصصات التدريسيين في الكليات في حين اتهم محسن راضي عميد كلية التربية السابق الإدارة الجامعية بتراجع الواقع الجامعي وعدم تطوره بسبب الروتين وعدم الاهتمام.

استحداث كليات جديدة

ثم دعا السيد عبد الجبار بجاي الذي أدار الندوة إلى طرح الأفكار والمقترحات التي من شأنها النهوض بواقع التعليم العالي وعدم طرح القضايا والمساجلات الشخصية فقد ذكر السيد عبد الرضا آل غريب نائب محافظ المثنى ان المحافظة تعاني نقصا في الملاكات التدريسية والقيادة الجامعية على الرغم من وجود بعض البنايات التي تصلح ان تكون بنايات لكليات متخصصة مثل بناية اعدادية الزراعة الملغاة مهيأة لكلية الزراعة وبناية وقاعة مغلقة للألعاب الرياضية تناسب كلية للتربية الرياضية.
بينما قال السيد عصام الغرة ان الخريجين القدماء عانوا في السابق عدم قبولهم في الدراسات العليا لأسباب سياسية وذكر ان اسمه ظهر في الدراسات العليا غير انه رفض بسبب انتماء ابن عمه لحزب الدعوة.
كما ان الأعمار تجاوزت المقرر في الوزارة وعليه ندعو إلى النظر بهذه المعاناة لآلاف الخريجين.
وفي ختام الندوة رفعت توصيات لدراستها والنظر فيها للجامعة ومدى امكانية المساعدة من قبل أهالي السماوة حيث أبدى البرلمان تقديم الدعم المادي والمعنوي للكليات الموجودة في السماوة وإمكانية فتح جامعة

غرامة مالية تصل إلى مليون دينار

دائرة البيئة في ذي قار تلاحق المخالفين لشروطها

الناصرية/حسين كريم العامل

دفعنا قلق المواطنين في محافظة ذي قار من تخزين البعض لمخلفات الحرب في الساحات العامة وكثرة احاديثهم عن موت الاسماك في نهر الفرات إلى لقاء مديرة بيئة ذي قار رئيس المهندسين السيدة انعام محمد حساني الزبيدي لتجيبنا على عدد من الأسئلة التي تدخل في صلب اختصاصها.

مخلفات الحرب

هناك من بدأ يقلق من انتشار ظاهرة تخزين مخلفات الحرب في الساحات العامة وعن احتمال تلوثها بالاشعاع. هل من اجراء اتخذته المديرية لتطمين المواطنين؟
ان أية مخلفات حرب أو اسحلة مدمرة لا يمكن لفرق المديرية ان تتخذ بصددها أي اجراء. إذا لم يقدم طلب من مواطن أو كتاب من جهة رسمية. والمديرية لا علم لها بتلك المخلفات. وعلى المواطن المتضرر تقديم طلب للمديرية.. والمديرية تقوم بإرسال فريق لفحص المخلفات. وإذا تبين تلوثها بالاشعاع فأنها ستمنع أي شخص من التصرف بها أو نقلها. وتقوم في الوقت نفسه بمخاطبة مركز الوقاية من الاشعاع لغرض نقلها. فالمركز هو الجهة الوحيدة المكلفة بنقل المواد الملوثة بالاشعاع.

اضرار محطة الطاقة الحرارية

وعن موت الاسماك في نهر الفرات بسبب السموم التي تستخدمها محطة الطاقة الحرارية للتخلص من بيوض القواقع قالت: لقد تبين بالفحص المختبري للعينات التي أخذت من مجرى النهر قبل المحطة وبعدها إن المواد المستخدمة خارجة عن الحدود المسموح بها. وقد خاطبنا محطة الطاقة والسيد المحافظ ووزارة البيئة بذلك. والمديرية تنتظر انتهاء فترة الانذار البالغة عشرة أيام لاتخاذ الإجراءات اللازمة وعن طبيعة تلك المواد المستخدمة قالت: ان الأداة التي تستخدمها المحطة لقتل بيوض القواقع هي مادة (1300 ct) وان الحد المسموح به هو (٣,٥) (MG) وإن أي زيادة في هذه النسبة تكون مخالفة للقوانين البيئية وعند ثبوت المخالفة تفرض غرامة تتراوح ما بين (٢٥٠) ألف دينار إلى مليون دينار شهرياً حيث ان فرق البيئة تقوم بالفحوصات المختبرية مرتين شهرياً وترسل نتائج الفحوصات إلى الوزارة سواء كانت النتائج سلبية أم ايجابية.

زيادة في الصلاحيات

وعن كيفية تفعيل مديرية البيئة قالت نحن نعمل وفق قانون (٣) لسنة ١٩٩٧ وهذا القانون شرع يوم كانت دائرتنا قسم تابع إلى دائرة العمة. لكن بعد ان أصبحت للبيئة وزارة خاصة جرت عدة دراسات لزيادة صلاحيات مديريات البيئة لغرض تفعيلها وان المستقبل سيشهد اهتماماً اكبر في البيئة.
وعن المقترحات لتطوير الوعي البيئي في المجتمع قالت اولاً يجب إقامة ندوات ودورات لمنتسبي دوائر الدولة والمواطنين لغرض تطوير وعيهم البيئ إضافة إلى اعطاء صلاحيات اكبر لمديرية البيئة وزيادة مبالغ الغرامات ورفد المديرية بملاكات اختصاصية مثل الملاكات الفيزيائية لمعالجة الاشعاع وملاك اعلامية لنشر الوعي البيئي وغيرها من الملاكات وتعزيز ميزانية الدائرة وتجهيزها بالآليات الضرورية لعملها.

خطة الاحزمة الخضر

وعن نشاطات المديرية اشارت السيدة انعام حساني إلى ان أهم نشاط تقوم به فرق المديرية حالياً هو الفحص الجرثومي لمياه الشرب حيث نقوم بفحص مختبري لـ (٥٠٠) عينة شهرياً من عموم المحافظة ونخاطب دائرة الماء في حالة اكتشاف مناطق ملوثة. وهذا ما حصل عند ظهور تلوث في حي الاقتصاديين الذي عولج في حينه وتلوث آخر في منطقة المنصورية لم يعالج حتى الآن. هذا إضافة للفحص الكيميائي للمجمعات والمصادر المائية حيث يتم فحص أكثر من (١٦) انموذجا شهرياً وهذه الفحوصات تتم من خلال خطة فحص تجري كل (١٥) يوماً ويتم في ضوء النتائج مخاطبة المحافظة والجهات المعنية.. وكذلك القيام بمسوحات ميدانية للمصادر الملوثة واعداد برامج خاصة بذلك بالتعاون مع المنظمات الإنسانية المختصة بالبيئة إلى متابعة مناطق الطمر الصحي وابداء الرأي البيئي لأي نشاط جديد وخاصة في مجال إقامة المعامل والمجازر ومناطق الطمر الصحي واسواق الماشية أو أي نشاط صناعي أو زراعي أو خدمي. كما تم اعداد خطة بالتعاون مع وزارة الزراع والبلديات لتثبيت الاحزمة والمساحات الخضر في المناطق شبه الصحراوية مثل اور وطريق البطحاء ومناطق أخرى متفرقة..

أفراد أمن حرم جامعة الموصل يتدربون على حماية (٢٣) ألف طالب وموظف

الموصل/المدى

بامكان طلبة وملاك جامعة الموصل الشعور بالاطمئنان بعد قيام مسؤولي امن حرم الجامعة بتنفيذ دورة تدريبية ناجحة في قصر الموصل بتاريخ ١٧ تموز حيث قامت القوات المتعددة الجنسيات بتعليم عناصر الأمن تقنيات: تفتيش الأشخاص لكشف الأسلحة، وتفتيش السيارات لكشف المتفجرات، وكيفية التحقيق وبطريقة محترفة مع الأشخاص الداخلين للجامعة وتمييز لغة المشتبهين وسلوكهم في خداع الآخرين.
وقال السيد سعود فهد طالب معاون رئيس حرس امن جامعة الموصل (إن معلمي القوات المتعددة الجنسيات والذين معظمهم ممن لديه خبرة في مجال تعزيز القانون قاموا بتطبيق تقنيات عديدة غير مألوفة أبدا لدى حراس الأمن العراقيين والتي من شانها تحسين مستوى الحرس في عملهم مؤخرا).
وأضاف أن (خطتنا المقبلة هي تدريب الحرس الذين لم تسنح لهم الفرصة في حضور هذا التدريب من اجل تعليمهم وبذل كل الجهود لتطبيق هذه التقنيات في نظامنا). وقال أيضا بأنه يأمل الالتقاء بفريق تفكيك المتفجرات في الدفاع المدني العراقي للحصول على تدريب أضافي في تمييز المتفجرات داخل المركبات .
إن حرس حرم الجامعة مسؤولون عن توفير السلام والأمن لأكثر من(٣٢) ألف طالب وموظف في ثلاثة مباني جامعية رئيسة وثلاثة مواقع تابعة.

على الرغم من وجود معوقات كثيرة

٣٨٠ مليون دينار و ٣٤٠ ألف دولار لانجاز مشاريع في ناحية الحر

كربلاء/المدى

باشرت مديرية بلدية ناحية الحر بحملة واسعة لاكساء وتبليط شوارع الناحية.
أعلن ذلك وكيل مدير بلدية الحر وقال ان الحملة شملت تبليط شوارع مركز الناحية بطول (٧ كم) والحي العسكري بطول (١كم) وكانت كلفة المشاريع قد بلغت (٢٠٠) مليون دينار إضافة إلى اكساء وتبليط الشارع الوسطي الفاصل بين حيين سكنيين في وسط المدينة المرقمين (١٧ و ١٩) وبطول (٢ كم) وبلغت كلفته (١٨٠) مليون دينار.
وأضاف معاون مدير البلدية، ان المديرية قامت بفتح طرق جديدة في احياء الحي العسكري واليرموك والحر والأمن الداخلي وشارع المقالع والحر.. وأكد انه على الرغم من تنفيذ مشاريع التبليط والاكساء إلا انها لا تتجاوز ما نسبته (٣٪) من احتياجات الناحية لوجود معوقات كثيرة تعرقل عملية تنفيذ المشاريع حيث ان البلدية ليس لديها سوى (٣ كابسات) وما نحتاجه هو (٢٠ كابسة) ولدينا (٤ ساحبات) وما نحتاجه هو (٣٠ ساحبة) إضافة إلى قلة الملاكات الفنية والهندسية فمديرية البلدية تعمل بملاك هندسي قوامه (٦ مهندسين) وما تحتاجه الدائرة هو (١٥ مهندساً) وكذلك قلة التخصيصات المالية من قبل بلديات المحافظة إذ انها لا تتجاوز (١٦ ٪) مع ان مساحة الناحية إلى مركز المحافظة تبلغ ما نسبته (٣٨٪).
اما بالنسبة لمشاريع المنظمات الإنسانية وسلطة الائتلاف.. فقال المهندس وكيل مدير البلدية.. ان دورنا ينحصر بالإشراف على هذه المشاريع ولا يتعدى صيانة وترميم ساحة المدينة الدائرية وبكلفة (١٤) ألف دولار وصيانة وتأهيل حديقة الحوراء زينب بكلفة (٢٠) ألف دولار وتأهيل بناية ناحية الحر بكلفة (١٣٠) ألف دولار وتحوير وصيانة بناية بلدية الحر مع انشاء محجرات ومسقفات لكراج البلدية بكلفة (١٥) ألف دولار.